كل شيء عن موسم القمح

اقتراح برفع إسعافي للسعر من ٩٠٠ ليرة إلى ١٤٠٠ للكيلو غرام

أرقام متدنية لتوقعات التسويق «للسورية للحبوب»

هني الحمدان

هكذا كان.. ولكن هل سيبقى..؟! فالقطاع الزراعي هو الملاذ الآمن لتأمين الغذاء الكافي للمواطنين، ليست الأسر الفقيرة وعائلات الأرياف هي المستفيدة والمشغلة ذاتها بمورد مهم يؤدي العمل فيه إلى توفير لقمة العيش والدخل لو كان بسيطاً، بل انعكاس الإنتاجية زمن البحبوحة على الأمن الغذائي برمته للشعوب هو الهدف الكبير.. فالأمن الغذائي مرهون بتطور واستمرارية القطاع الزراعي بألقه الإنتاجي، وليس سد النواقص والاستغناء عن بعض السلع، أو عبر إيجاد البدائل بحل يفضي إلى الأمن الغذائي، ما هي إلا ترقيعات وقتية، سيأتي وقت يصعب حتى تنفيذها، بمعنى القدرة على شراء ما ينقص من مواد وسلع غذائية لتأمين احتياجات البشر المتنامية، فالأمن هو الاكتفاء الكامل من إنتاج زراعي مستمر، وصولاً فيما بعد إلى حالة من تصدير الفوائض للاستفادة من العوائد في إجراء تطويرات على ديمومة القطاع الزراعي.

واليوم في ظل تنامي الأحاديث الرسمية وصرخات الاستغاثة بأن المنطقة العربية ومنها سورية ضربتها حالة المتغيرات المناخية، أي أن التصحر سيدوم لسنوات قادمة، وهذا إلى ماذا سيؤدي، وماذا سيكون حال الإنتاج الزراعي، وهل ستفلح الخطط وواضعوها من الوصول إلى الأرقام الموضوعة..؟ أم إن هناك أساليب وطرائق جديدة سيتم العمل بمقتضاها من أجل إيجاد بدائل لكيلا يتدهور الأمن الغذائي ويتراجع إلى مستويات أكثر خطورة.. وزارتا الزراعة والموارد المائية، ومعهما المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وباحثون ومختصون علا صوتهم كثيراً، حول الشبح الصحراوي القادم، وماذا سيترك من آثار كارثية على مستوى إنتاجية الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي.

فالموسم الزراعي لهذا العام ليس بأحسن حال، فخيبت التوقعات كل الجهات ومخططيها، فالجفاف حسب زعمهم أتى على مساحات واسعة وأخرجت المساحات المزروعة بالقمح البعل وكذلك الشعير من معادلة كلياً، وتحولت تلك المساحات إلى حقول للرعي، أي خسارة كم مليون طن من القمح والشعير، ومع الاستنفار الحكومي الكبير لاستلام كل حبة قمح ممكنة، إلا أن الأرقام مخجلة فعلاً، لدرجة أن مدير عام فضل عدم التكلم حيال محصول قمح لم يبق منه سوى اسمه، فالكميات قد لا تتجاوز نصف مليون طن قمح، وربما أقل من ذلك بكثير، وعزا السبب وراء ذلك إلى جملة من الأسباب أتى في مقدمتها حسب كلامه:

قلة الهطلات المطرية والتغير المناخي، وعدم تمكن الجهات المسؤولة من سقاية المساحات الممكن ريها.

محصول لم تقدم له ولا للفلاحين أي كميات من السماد الضروري لإكمال حالة النبات ومن ثم الإثمار.

محصول وفلاحون أرهقتهم الأعباء المادية مثل شراء المحروقات وباقي تكاليف المستلزمات الزراعية.

فما نتج بهكذا ظروف.. خروج القمح والشعير تماماً، وتالياً فقدان كميات كبيرة، ولقلة الأسمدة الموزعة وارتفاع أسعارها، كان هناك انخفاض في إنتاجية وحدة المساحة، وهذا مرده إلى قلة توافر مقومات إنتاج كاملة.

اليوم ومع صعوبة تأمين لقمة العيش، وفي ظل البطالة والأزمة الاقتصادية التي زادت حدتها جائحة كورونا، وارتفاع أسعار الأسمدة وبعض المستلزمات، هل فرقنا بين المنتجين والزراعة.. إذ بدأ الفلاح يرى في الزراعة والاستمرار فيها ضرباً من الجنون... وبدلاً من تشجيع المزارعين ودعم القطاع الزراعي هناك نية لرفع الدعم عن بعض المواد لتكتمل الصورة بقتامتها، فماذا لو رفع الدعم كلياً عن هذا القطاع؟!

والسؤال: كيف سيكون الحال مع مواسم زراعية قادمة..؟ إذا استمر الجفاف مسيطراً، وعدم تهيئة البيئة الزراعية المناسبة من تأمين المستلزمات للزراعة..؟

في اتصال مع مدير عام مؤسسة الحبوب يوسف قاسم قال: نعمل كل ما في وسعنا لاستلام كل حبة من القمح للموسم الحالي، وأي شكوى تعالج بوقتها، ولم ترد أي شكاوى قالأمور سائرة بالإيجاب، وحول التوقعات عن الكميات المستلمة قال ليست بمستوى الطموح والرضا، فالتغيرات المناخية وقلة الهطل وقلة السماد أثرت بشكل كبير في حصول تراجعات في الكميات المتوقعة، وأضاف: مراكزنا بحالة استنفار لاستقبال كل ما يردها من أقماح.

وحول العقود لاستيراد الأقماح من الخارج بيّن أنه مع نهاية الشهر الحالي سيتم الانتهاء من شحن باقي الكميات وخلال الشهر السابع ستصل تلك الأقماح وهي بقية مليون طن من الدقيق المورد من روسيا، والوضع مطمئن وهذه الكميات تكفي لفترة طويلة.

من جانب آخر طالب الخبير التنموي أكرم عفيف ومستشار في اتحاد غرف الزراعة برفع أسعار القمح بشكل فوري وإسعافي من ٩٠٠ ليرة إلى ١٤٠٠ ليرة، ومن يعارض ذلك يتحمل مسؤولية الأضرار الناتجة عن هذه التسعيرة.

وبيّن عفيف أن تسعيرة كيلو الشعير أعلى من تسعيرة القمح حيث وصلت التسعيرة إلى ١١٠٠ ليرة سورية.

وبيّن أن تكاليف الإنتاج للمروي كانت أعلى من التسعيرة الحالية، لأن الفلاحين اشتروا لتر المازوت بسعر يتراوح بين ٢٠٠٠-٢٥٠٠ ليرة.

وأضاف عفيف إنه في مرحلة الثمانينيات أكلت الناس الخبز الأسود لعدم توافر القمح، ومع خطة تحسين زراعته في تلك الفترة تم تسعير القمح بمبلغ ١١ ليرة على حين كان سعره العالمي ٥ ليرات. وعندها امتلأت الصوامع والأنفاق.

وأكدا كما قلنا تحسست واقع الجفاف وانعكاسه على الزراعة بشكل عام وفي هذا الإطار قال وزير الزراعة محمد حسان قطنا: كلنا نعرف أين موقعنا في العالم، نحن دول تعاني من شح الموارد الأرضية والمائية بالنسبة إلى عدد السكان، ونحن دول سعينا نحو تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي، وأدركت معظم الدول ذلك، وعملت كل دولة على تحقيقه باتباع سياسات زراعية مستقلة، ولكن تكون نتائجها أفضل عندما تتحد الجهود، ويتم اعتماد سياسات زراعية عربية متكاملة.

وأضاف: لدينا مراكز بحثية ومنظمات محلية وعربية ودولية نفذت الكثير من البحوث العلمية والتطبيقية والدراسات للوصول إلى تعميم نتائج عملها لخدمة القطاع الزراعي، ومع ذلك مازلنا نواجه صعوبات كبيرة في الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، منذ التسعينيات من القرن الماضي ونحن نتعرض للجفاف والتغيرات المناخية وكان لهما أثر سلبي كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى البيئة.

وقال الوزير: كلنا شركاء في اتفاق باريس للمناخ وجميع المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بها، وهناك سياسات وبرامج ومشاريع انبثقت عنها، والتزامات، ولكن هل أعطي هذا الأمر الاهتمام الكافي والتمويل اللازم لتحقيق البرامج المقررة إن وضعت، مضيفاً: الخطر يبت داخلياً، بل دولي؛ لأن هناك دول عظمى وقعت كما وقعنا على اتفاق باريس ما قبله من اتفاقيات، ولكن الانبعاثات الغازية وغيرها هي أضعاف مضاعفة من الدول العظمى، ومنطقتنا العربية هي التي تتأثر، ولمواجهة الأثر وتكامل الجهود، والاستفادة من الجهود المبذولة من مراكز البحوث السورية والعربية ومن المنظمات العربية والدولية ولاسيما المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومن الأبحاث المقدمة إلى اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ومن المنظمات كالفاو وايكاردا وبرنامج الغذاء العالمي وغيرها من المنظمات.

وتحدث الوزير عن الواقع الراهن والمعدلات المطرية وتغيراتها، ولفت إلى أن الجفاف والتغيرات المناخية في سورية ليست حديثة العهد، مستعرضاً ميزان استعمال الأراضي في سورية في ٢٠٢٠، والمساحات المستثمرة والمزروعة فعلاً، والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، ومقارنة متوسط هطول الأمطار ٢٠٢٠-٢٠٢١، ومقارنة متوسط درجات الحرارة ليوسم ٢٠٢٠-٢٠٢١ مع الفترة نفسها من الموسم ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ على مستوى المحافظات.

وبيّن أن ٧٠ بالمئة من الأراضي الزراعية تتم زراعتها بعلاً، و٩٠ بالمئة من الأراضي المزروعة بعلاً معدل أمطارها أقل من ٣٠٠ ملم وهو الحد الأدنى للحصول على إنتاج جيد من الزراعات الشتوية البعل، ومن الأهمية أيضاً تدهور موارد أرضية ومائية وانخفاض إنتاج زراعي وتدهور مراع وغابات، تراجع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وتراجع الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية وتراجع مؤشرات الأمن الغذائي الوطني والأسري..

وحول الإجراءات التي اتخذتها سورية لمواجهة الجفاف والتغيرات المناخية أكد الوزير أنه تم الاعتماد على البحوث العلمية الزراعية أساساً في التنمية الزراعية من حيث، اعتماد أصناف المحاصيل المتحملة للجفاف، والأصول والأصناف للأشجار المثمرة الملائمة للمناطق الزراعية، إدارة الموارد الأرضية، إدارة الموارد المائية، الاستفادة من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية، خريطة استعمالات الأراضي، والتعاون مع المراكز البحثية ومراكز الدراسات المحلية والعربية والدولية لإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لذلك، وتطوير السياسات الزراعية والإدارة المرنة للخطة الإنتاجية الزراعية وفق الموارد المتاحة للاستثمار، وتطبيق برامج التنمية المستدامة والزراعة الذكية مناخياً، واتفاق باريس وغيرها.

وأشار الوزير إلى أن الإستراتيجية الوطنية لإدارة الجفاف تضمنت تطوير وتحديث خدمات الأرصاد الجوية ونظام الإنذار المبكر، ومراقبة الجفاف على المستوى المحلي والإقليمي، والإبلاغ عن حالات الجفاف من خلال موقع حكومي، وإجراء تقييم للتأثر وتقييم المخاطر لتحديد المجتمعات والمناطق المعرضة للجفاف، وتخطيط وإنشاء إجراءات وإستراتيجيات الاستجابة المحلية والوطنية والإقليمية، وإعداد الإطار الفعال للتنسيق حول الجفاف والاتصال والتواصل بين أصحاب المصلحة، وتحديث التشريعات الخاصة بمشاركة المجتمع المحلي باتخاذ القرار، وتمكين وتشجيع المزارعين بشأن الممارسات الزراعية المناسبة في المناطق المعرضة للجفاف، وإجراء البحوث المستمرة وممارسة استخدام الأراضي السليمة والبنية التحتية المستدامة.

> وزير الزراعة لـ«الوطن»: ٧٠ بالمئة المحاصيل في سورية تزرع بعلاً والجفاف وراء انخفاض الإنتاج الزراعي

وحول الممارسات الزراعية الملائمة تحدث الوزير عن إعادة النظر بالدورات الزراعية السائدة في الزراعات المروية والبعل على مستوى مناطق الاستقرار الزراعي، وتطوير أنظمة الري الزراعي الحديث والمطور حسب أنواع المحاصيل المزروعة، وإعادة النظر بنسب التكثيف الزراعي، ووضع أساليب زراعية ملائمة للمحافظة على المساحات المزروعة من الأشجار المثمرة والحراجية والمراعي الطبيعية، ووضع برامج لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، واعتماد الأساليب العلمية في زيادة خصوبة الترب الزراعية، وإعادة النظر بمناطق الاستقرار الزراعي، واعتماد أصناف زراعية جديدة ملائمة للظروف الجافة والتغيرات المناخية.

ولابد من المساهمة في التنمية المستدامة، حيث مدى المساهمة في التنمية المستدامة، ومدى توفير الأمان المعيشي للمجتمعات الأهلية، والتخفيض من حدة الفقر وتحسين قدرات التكيف، والجدوى الاقتصادية من الاستثمار، ومدى تحقيق تكامل الإنتاج الزراعي، وحفظ استخدامات الموارد المائية وترشيدها واستخدام الري الحديث، وتطوير نظم الإنذار المبكر وتطبيقه، ومعلومات رصد الجفاف لتحسين الجاهزية لمواجهته، وتطوير الوعي المستدام حول التكيف مع التغيرات المناخية، وإنشاء قاعدة بيانات التغيرات المناخية وصيانتها، وتطوير البحوث الزراعية والمائية والإرشادية، وتطوير نظم نقل التقانة وبناء القدرات في مجالات كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة، وتطوير نظم تكامل إدارة المعلومات والشبكات، وتطوير برنامج متكامل لتطوير قدرات المجتمع الأهلي في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

سوق العمل في سورية في نقاش مع لجنة البرامج الاقتصادية

عرنوس يوجه ببرامج تدخل لتحسين «نوعية العمال»

دراسة حول تحليل البطالة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩

الوطن

ناقشت لجنة السياسات والبرامج الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء خلال اجتماعها أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء واقع سوق العمل في سورية من حيث العرض والطلب وحجم العمالة وتركيبها وتوزيعها في القطاعين العام والخاص وحجم البطالة وسيناريوهات تطور الطلب على العمل خلال الفترة القادمة، والتوجهات الحكومية لخلق فرص العمل وسياسات التدخل المناسبة للتقليل من نسبة البطالة ومعالجة الخسائر التي لحقت بقطاع العمل جراء الحرب الإرهابية على سورية.

المهندس عرنوس أكد استمرار الجهد الحكومي لدراسة سوق العمل بدقة وواقع العمالة الموجودة للاستفادة منها بالشكل الأمثل وتعزيز نقاط القوة وإصلاح مكامن الخلل واستغلال طاقة الشباب وتوجيههم نحو مطارح العمل المناسبة لمهاراتهم وتحصيلهم العلمي، مبيناً أهمية وضع المرتكزات التشغيلية التي تواكب مستجدات سوق العمل بشكل مستمر وخريطة العمل المستقبلية التي تحدد متطلبات مرحلة إعادة الإعمار وكيفية تأمين القوى البشرية المؤهلة والمناسبة لها.

شددت اللجنة على أهمية إطلاق برامج التدخل المناسبة لتعزيز نوعية العمالة في سورية من خلال إيلاء اهتمام أكبر بالتدريب والتأهيل والتركيز على تطوير قطاع التعليم وتشجيع التعليم المهني والعمل على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل وتوجيه المتخرجين نحو فرص العمل الملائمة لمهاراتهم، كذلك وضع توصيف دقيق لمفهوم العطالة عن العمل وفق معايير محددة.

وتقرر خلال الاجتماع إقامة ورشة عمل وطنية وتشكيل فرق بحثية لإجراء الدراسات على مستوى المحافظات لمسح سوق العمل في القطاعين العام والخاص اعتماداً على إحصاءات ومعطيات دقيقة وتوظيفها في تحديد احتياجات سوق العمل وفرص العمل المتاحة ووضع الخطط الوطنية لزيادة الطلب على القوى العاملة بما يتواءم مع بيئة الاقتصاد السوري ويلبي متطلبات المرحلة القادمة.

واستمعت اللجنة لدراسة تناولت تحليل البطالة وقوة العمل السورية منذ عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩ من حيث التركيب العمري والتعليمي والقطاعي للمشتغلين والمتعطلين ومقترحات تطوير الطلب على العمل، والتكاليف الأولية لتأمين فرصة عمل وتشغيل جميع المتعطلين عنه، وأهمية وضع سياسات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى لتأمين فرص العمل.

كما قررت اللجنة عرض الملفات الائتمانية الخاصة بالمشاريع السياحية المتوسطة والصغيرة والجدوى الاقتصادية منها على اللجنة الاقتصادية لإصدار التوصيات المناسبة بخصوصها.

مؤشرات على تحسن الصادرات

قسومة لـ«الوطن»: ارتفعت بنسبة ٥٠ بالمئة عن العام الماضي وصادرات الخضر والفواكه بنسبة ١٠٠ بالمئة

رامز محفوظ

اجتمعت اللجنة القطاعية للتصدير والشحن في غرفة تجارة دمشق مؤخراً بحضور رئيس لجنة التصدير في الغرفة فايز قسومة ونائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق رئيس لجنة التجارة منصور أباظة وأعضاء لجنة التصدير في الغرفة محمد ركاد حميدي وحسام فلو بسام قطان، وتمت خلال الاجتماع مناقشة واقع التصدير وطرح مقترحات لمواجهة تحديات قطاع التصدير.

> مصدرون يطلبون من وزير الاقتصاد الدعم «نقداً وسريعاً»

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس لجنة التصدير في غرفة تجارة دمشق فايز قسومة أنه تم خلال الاجتماع استعراض نتائج التصدير خلال الربع الأول من العام الحالي ومن خلال استعراض النتائج تبين أن الصادرات بشكل عام تحسنت بنسبة ٥٠ بالمئة عن العام الماضي وصادرات الخضر والفواكه تحسنت بنسبة ١٠٠ بالمئة عن العام الماضي.

وأشار إلى أنه تم إصدار مذكرة خلال الاجتماع سيتم رفعها اليوم إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تتضمن بأن هناك رسوماً كبيرة يتم دفعها في الميناء عن الصادرات غير الزراعية في حين الصادرات الزراعية يدفع عنها بحدود ٢٥ بالمئة من الرسوم المفروضة عليها، لذا طلبنا في المذكرة من وزير الاقتصاد أن تعامل كافة الصادرات مثلما يتم التعامل مع الصادرات الزراعية.

ولفت إلى أننا طلبنا كذلك من خلال المذكرة أن تتم إعطاء قيمة تحفيز التنشيط الذي تدفعه هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات للمصدرين نقداً وبشكل سريع، كما طلبنا من خلال المذكرة أن يعطى دعم تنشيط الصادرات من الخضر والفواكه الذي تعطيه هيئة دعم الصادرات للمصدرين ونسبته ١٠ بالمئة عن طريق المصرف المركزي ومن ثم يقوم المصرف المركزي بتحصيل هذا الدعم من هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات وذلك من أجل تسهيل آلية الحصول على الدعم.

وأوضح أنه بالنسبة لنقل الخضر والفواكه فقد تم توجيه كتاب لوزير النقل يتضمن نقطتين: النقطة الأولى السماح للسيارات العربية الفارغة بدخول سورية بعد دفع الرسم المناسب بالإضافة للسماح لها بتغيير مقصدها بعد دفع الرسوم، وكذلك إلغاء تفتيش السيارات المحملة بالبضائع في الطرقات كي لا تتعرض للتلف وأن يتم التفتيش بمراكز الجمرك حصراً، كما طالبنا بأن يتم التباحث مع العراق من أجل السماح للسيارات السورية بدخول العراق من دون نقل وأن يتم نقل البضائع إلى سيارات أخرى على الحدود وخصوصاً أن الفواكه تتعرض للتلف عند نقلها إلى سيارة أخرى.

وأشار إلى أن هناك قراراً صدر من العراق منذ مدة بأن يتم تفعيل حدود الترانزيت مع السعودية كطريق بديل عن الأردن لكنها لم تفعل حتى تاريخه، علماً أن الأجواء والأمور جيدة حالياً بالنسبة للتصدير مع الأردن، لافتاً إلى أن رئيس غرفة تجارة الأردن رفع كتاباً للحكومة الأردنية دعا من خلاله بلاده إلى أن يتم استيراد البضائع من سورية باعتبار أن أجور النقل من سورية رخيصة على حين أن أجور النقل عالمياً ازدادت بنسبة أكثر من ١٠٠ بالمئة.

وأكد بأن وزارة الاقتصاد لا تقصر بدعم المصدرين وحل جميع مشكلاتهم، والعلاقة بين المصدرين ووزارة الاقتصاد أكثر من جيدة ومن المتوقع أن يلبي وزير الاقتصاد جميع مطالبنا المطروحة.

وعن واقع حركة الصادرات من الخضر والفواكه خلال الفترة الحالية بيّن قسومة أن حركة الصادرات إلى دول الخليج والعراق تحسنت وتعتبر جيدة حالياً، مبيناً أنه منذ أيام قليلة تم إرسال ٥٠ براداً محملاً بالخضر والفواكه إلى دول الخليج عبر معبر نصيب الحدودي مع الأردن إضافة لـ٣٠ براداً إلى العراق في يوم واحد ومن ضمن البضائع المصدرة تم إرسال الكرز عبر معبر نصيب إلى الأردن ومصر.

وبيّن قسومة أنه خلال الفترة نفسها من العام الماضي كانت لا تتجاوز صادراتنا من الخضر والفواكه أكثر من ٥٠ براداً يومياً، متوقعاً أن تزداد كمية الصادرات من الخضر والفواكه خلال الأيام القادمة وأن يتم تصدير ١٠٠ براد يومياً وذلك مع إضافة أصناف جديدة للصادرات مثل الشمام وأصناف أخرى.